

ثمة / الفخائيات العربية أعدت

بحيادية خلال الحملة الدعائية للمرشحين. ويقول العمري «الموضوع صعب جداً، والعمل ليس سهلاً في تغطية الانتخابات الرئاسية، هنا في فلسطين، وبخاصة أنه للمرة الأولى يكون هناك أكثر من مرشح واحد لهذا المنصب».

وأضاف: «تم الاتفاق بأن لا يكون هناك أي دعايات انتخابية للمرشحين، حتى ولو كانت مدفوعة الأجر». وبحسب العمري، فإن قضية الحيادية «يمكن ضبطها» في الأخبار اليومية، لكن الإشكالية تبقى في البرامج التي تقدمها الجزيرة على الهواء مباشرة.

وقال «في البرامج المفتوحة، اعتقد أنه سيكون من الصعب ضبط كل متحدث بأن لا يتحدث لصالح أي من المرشحين». إلا أنه وعلى الرغم من صعوبة الضبط في البرامج المفتوحة التي تبث في الجزيرة، فقد اتخذت الجزيرة موقفاً يقضي بوقف المتحدث فوراً إذا تحدث لصالح أي من المرشحين حسب ما أوضح العمري.

وقال العمري: «الإشكالية أوسع في البرامج المفتوحة، حيث أنه قد يخرج متحدث ويهاجم أو يروج لمرشح على حسب مرشح خر، وما تم الاتفاق عليه في هذه الحالة، وقف المتحدث فوراً، سواء إن كان المتحدث في الاستوديو أو عبر الهاتف».

وأضاف: ما ستلتزم به الجزيرة فقط خلال الدعاية الانتخابية، هو ما يصدر عن لجنة الانتخابات المركزية من قرارات.

وفيما تعلق بالبيانات المؤدية أو المعارضة، فقد أوضح العمري أن الجزيرة اتخذت موقفاً واضحاً بعدم نشر أي بيانات تؤيد أو تعارض أيًا من المرشحين.

وإن كانت الجزيرة اتخذت قراراتها بحيادية التغطية خلال الحملة الدعائية للمرشحين، فهل سيطبق المراسلون هذه القرارات والتعليمات؟

وفي إجابته عن هذا السؤال، يقول العمري «يجب أن يطبقها المراسل، كونها تم تميمها على المراسلين كافة، وعقدنا اجتماعات موسعة لطاقم الجزيرة، وأوضحنا المسألة وأهميتها».

وتؤكد مراسلة العربية هديل وهدان أن التعميمات التي تلقتها من إدارتها بشأن التزام الحيادية في تغطية الانتخابات الفلسطينية، لا تختلف كثيراً عن التعليمات التي صدرت في الجزيرة، والتي بموجبها تدعو إلى ضبط العمل بحيادية تامة.

وقالت وهدان: «تتلخص التعميمات التي صدرت لنا من إدارة العربية في مسألتين أساسيتين، الأولى: الحيادية، والثانية: المهنية».

وتقول وهدان كثيراً على اتباع المهنية في التغطية خلال الانتخابات، موضحة أن اتباع المهنية السليمة ستقود بحالها إلى الحيادية التامة.

ومثلما أشار العمري وماجد سعيد، فقد أوضحت وهدان أن العمل «بحيادية» بدأتها العربية منذ مدة.

وفي هذا السياق، قالت «قبل حوالي أسبوعين، تسرب لي البرنامج السياسي للمرشح أبو مازن، لكنني لم أستطع التعامل مع البرنامج إلا بعد أن أعلن مروان البرغوثي انسحابه، وذلك في سياق تقرير كامل عن الإشكاليات التي سادت داخل حركة «فتح» بشأن المرشح».

وتشدد وهدان على أن المهنية والأداء الصحافي السليم هو الأساس في ضمان الحيادية، وهو الأمر الذي ستعمل العربية بموجبه.

ومن الضوابط التي ستعمل قناة أبو ظبي بموجبها حسب ما أشار مدير مكتبها في الضفة ماجد سعيد، هو عدم التطرق لأسماء المرشحين كثيراً خلال التغطية الإخبارية. وقال «مثلاً في التقارير الإخبارية، فلن أقول عند بث التقرير اسم فلان من المرشحين أو غيره، وإنما سيتم الحديث «بعمومية».

وحسب سعيد، فإنه تم الاتفاق مسبقاً، لدى قناة أبو ظبي، بأن يتم إعطاء كل المرشحين وقتاً متساوياً في التغطية «يوم الانتخابات أو أثناء الحملة الانتخابية سيتم إعطاء مرشح وقتاً متساوياً مع الآخر».

التغطية الإعلامية لمحمود عباس المرشح ورئيس اللجنة

التنفيذية

ومن أصعب الإشكاليات التي ستواجهها القنوات الفضائية، كيفية التغطية لأنشطة محمود عباس بصفته رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكونه مرشحاً لمنصب رئيس السلطة الوطنية.

ويتفق القائمون على المحطات والقنوات الفضائية العربية أنهم لا يستطيعون تجاهل نشاط سياسي يقوم به أبو مازن خلال الحملة الانتخابية، كلقاء مسؤولين أجانب أو مباحثات سياسية مع أطراف دولية.

ويقول ماجد سعيد أن أبو مازن سيكون تحت الأضواء، كونه يشغل منصباً سياسياً مهماً، بغض النظر عن ترشحه لمنصب رئيس السلطة، مشيراً إلى أن هذه القضية قد تكون هي الإشكالية الأكبر للعاملين لدى المحطات الفضائية العربية.

إلا أن سعيد يقول إنه سيحاول «قدر الإمكان» أن لا يكون منحازاً لأبو مازن على حساب المرشحين الآخرين، وما تم الاتفاق عليه وتعيينه لدى إدارة القناة المركزية.

أما وليد العمري، فإنه يرى أن وضع منصب أبو مازن القائم حالياً، وعلاقته بالدعاية الانتخابية، ليس بالضرورة أن تؤثر على حيادية تغطية الجزيرة لنشاطه. وقال «أبو مازن له وضع خاص، فهو يشغل منصباً سياسياً قائماً، ونحن من جانبنا سنقوم بتغطية أنشطته السياسية، شريطة أن لا تتعلق هذه الأنشطة بالدعاية الانتخابية».

وأشار العمري إلى أن العديد من زعماء الدول كانوا يواصلون أعمالهم، وتتم تغطيتها في ظل انتخابات رئاسية قائمة.

«لكن الأساس هو الابتعاد عن تغطية أعمال دعائية»، قال العمري.

وأضاف: «لا يمكن تجاهل أنشطة أبو مازن السياسية ... لكن هناك ما هو أخطر من الأنشطة السياسية التي من الممكن أن يقوم بها مرشحون، كاستغلال الحواجز العسكرية الإسرائيلية مثلاً، كون الاشتباك عند الحواجز يشكل مادة إعلامية دسمة».

وتتفق وهدان مع ما ذهب العمري وسعيد في الإشارة إليه بشأن منصب محمود عباس، واصفة القضية بـ«المشكلة العويصة» التي ستواجه الصحافيين.

إلا أن هديل تعود للتأكيد على أن «العربية» ستعتمد على قدرات مراسليها في التغطية الإعلامية لأنشطة أبو مازن، دون الإضرار بمبدأ الحيادية وضمناً إعطاء كل مرشح حقه.

ثمة / ثمرين ديمقراطي

الإذاعة والتلفزيون وهما الوحيدين من الأجهزة الرسمية، فإذا كنت تستخدم هذين الجهازين، فإن من حق أي مرشح أن يستخدمهما بنفس الكم والكيف عندما تبدأ الحملة الإعلامية الانتخابية، وبالتالي فإن من حق كل مرشح أن يحظى بتسهيلات وإمكانيات متساوية ومتوازنة، ونحن لا يوجد لدينا مرشح واحد، ونحن نرفض نظرية المرشح الواحد».

وأثار المرشح د.عبد الستار قاسم وهو يوضح أسباب انسحابه من سباق الرئاسة هذه القضية عندما قال إن من بين هذه الأسباب ما اسماء «التزوير القبلي»، ومن بينها تحيز وسائل الإعلام المحلية والعربية لصالح مرشح السلطة القائمة حالياً بغية خلق رأي عام يميل له على حساب المرشحين الآخرين، وقصر الفترة الدعائية التي لا تخدم سوى أولئك المرشحين ذوي الخطوة عند وسائل الإعلام.

«أفاق برلمانية» لاحظت أهمية الموضوع وحاولت معرفة كيف تتعامل الصحف الثلاث «الأيام»، و«القدس»، و«الحياة الجديدة» مع مثل هذه القضايا، وإذا ما كانت تجربة الانتخابات السابقة أمدتهم ببعض الخبرة، ووجدت نفسها معهم في الموقع ذاته، حيث أثار استفساراتها ذات الأسئلة، وهي في هذا التحقيق تحاول أن تتلمس القضية لدى الجهات المعنية بالدعاية الانتخابية والحملة الإعلامية في إطار الانتخابات.

حافظ البرغوثي، رئيس تحرير صحيفة «الحياة الجديدة» في لقاء معه تحول إلى نقاش أفكار عامة حول القضية أكثر منه سؤالاً وجواباً، فاتصل مع لجنة الانتخابات المركزية ووزارة الإعلام للاستفسار عن بعض القضايا، مشيراً إلى حالة إرباك أمام تفاصيل صغيرة في هذه القضية.

فيما أجاب مدير عام المطبوعات والنشر في وزارة الإعلام هاني المصري، ومدير تحرير صحيفة الأيام عبد الناصر النجار، ومدير تحرير صحيفة القدس التي تصدر من القدس ماهر الشيخ.

عن دور وزارة الإعلام ولجنة الانتخابات المركزية في تحديد ضوابط الدعاية الانتخابية قال المصري: إن دور الوزارة محصور فقط بتلقي المخالفات التي تحدها لجنة الانتخابات المركزية لنقاشها ومتابعتها مع وسائل الإعلام، مشيراً إلى أن مثل هذه القضايا لم يحددها قانون المطبوعات، وأن هناك الكثير من القضايا غائبة عن القانون الذي صدر في العام ١٩٩٥، والقانون لم يعدل حتى الآن، وهناك عدة محاولات لتعديله لم يكتب لها النجاح.

ويشير البرغوثي إلى أن قانون المطبوعات باعتراف واضع ناقص، وما وصلنا من لجنة الانتخابات فقط هو ما يتعلق بتغطية نشاطاتهم، ولم يصلنا أية جوانب تفصيلية حول الدعاية الانتخابية.

ويشير عبد الناصر النجار: دائماً كانت هناك ثغرات في القانون. لا يوجد قانون متكامل، لكن ما ورد من تعليمات لجنة الانتخابات المركزية اعتقد أنه كان كافياً بالنسبة لعملية النشر في وسائل الإعلام. وقانون المطبوعات خلا من هذا الجانب، وهناك اتصالات مع لجنة الانتخابات المركزية، حتى الآن لم تكن هناك ملاحظات جوهرية، يركزون في اتصالاتهم على أخبارهم الداخلية وأخبار التسجيل، ويمكن أن يعزى ذلك لأن الحملة الانتخابية لم تبدأ بعد، ولم نر تدخلًا مباشراً من لجنة الانتخابات المركزية، ولكن للأسف لا يوجد أي اتصال مع وزارة الإعلام حول هذا الموضوع.

ويقول ماهر الشيخ: إن لا علاقة لهم مع لجنة الانتخابات المركزية، وما يصلهم حول الحملة تم فقط عبر الإعلانات التي ترسل لنشرها.

الفترة الزمنية للدعاية الانتخابية قصيرة

وعن الضوابط المطروحة في القانون بين المصري: إن القضايا المطروحة عامة، والفواصل بين الوقوع بالمحظور لا يمكن تحديدها إلا بالخبرة، النشاطات التي يقوم بها المرشح بشكل أو بآخر لا تعتبر دعاية، ولا نستطيع منعه من القيام بها، لكنها بشكل أو بآخر دعاية، ولا يمكن أن نطلب من المرشح التوقف عن العمل مثل قادة الأحزاب ورئيس اللجنة التنفيذية محمود عباس «أبو مازن»، الدعاية فقط هي الموجبة للالتزام بها، أما النشاطات التي تتم والتي تستخدم بشكل أو بآخر للدعاية لا يوجد عندنا جواب حولها، ولكن مع الخبرة يمكن أخذها بعين الاعتبار. ويقول الشيخ: إن الجريدة سوف تلتزم بما ورد في بيان لجنة الانتخابات على الرغم من أن القانون لا ينطبق عليها، وأنه في كل دول العالم هناك قانون للحملات الانتخابية، ونحن نستجيب لها، وقد وصلت الجريدة دعايات إعلانية ولم تنشرها من المرشح مصطفى البرغوثي والمرشح تيسير خالد.

ويعتقد الشيخ أن الفترة الزمنية للدعاية الانتخابية قصيرة ولا تكفي المرشح لعرض برنامجه والتفاعل معه من قبل الجمهور، وأن هذا الأمر غير مرتبط برغبة الجريدة لزيادة فترة الدعاية الانتخابية لمصالح مالية، لأن المرشح يرصد مبلغاً من المال سيصرفه بغض النظر عن الفترة الزمنية.

ويوضح البرغوثي أن لجنة الانتخابات المركزية هي من حددت كل هذه التفاصيل حول موضوع الدعاية الانتخابية، لأنه لم يتم إقرار قانون الانتخابات المعدل، ولم يحدد كيف نتعاطى في هذا الأمر، وهناك إشكالية محددة تبرز في تغطية النشاط اليومي لمرشح له نشاط سياسي أو اجتماعي سابق لترشحه، ولا نستطيع التمييز، مثال ذلك جاءنا الإعلان من مرشح يطلب فيه دعماً مالياً، أنا أوقفت الإعلان على اعتبار أنه دعاية

انتخابية، ووجدت أن صحيفة أخرى نشرته، الحدود بين الدعاية والخبر غير واضحة، حدود المسموح والممنوع غير واضحة، أحد المرشحين اليوم في الخليل يلقي ندوة، اليوم هل نستطيع تغطيتها، ومن العيب البحث عن حدود، وملتزم بتوجهات اللجنة المركزية للانتخابات، ومثل هذه القضايا لا نعرف كيف يمكن الخروج منها، ولم يحدث أية اجتماعات بيننا وبين اللجنة المركزية للانتخابات لتوضيح مثل هذه القضايا، وربما هم أنفسهم لا يوجد عندهم تصورات حول ذلك.

«أبو مازن» لم يتحدث أية كلمة عن الانتخابات وعن طريقة تعامل الصحف مع الأخبار اليومية لشخصيات ذات نشاط سياسي بارز، وعن العدالة في تساوي الفرص أمام المرشحين، يقول البرغوثي: «أبو مازن» يمارس نشاطه بصفته رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وهي أكبر سلطة فلسطينية، وأهم من السلطة الوطنية نفسها، وبالتالي أي نشاط يجب تغطيته لأنه يهم الناس و«أبو مازن» لم يتحدث أية كلمة عن الانتخابات ولا يروج له في الأخبار، ونحن ننشر أخبار أي مرشح حتى الآن كنوع من المهنية دون دعاية انتخابية له، ونرفض حتى الإعلانات إذا كان فيها مساس، نريد ديمقراطية حقيقية، ولكن إذا اتهم أي مرشح مرشحاً آخر بتهم مقرونة بأدلة ننشرها.

ولكن هذا لا يعني أن مرشحاً لا نشاط له خلق له نشاطاً، وأنت كمرشح لكثرة لا نستطيع إجبار وسائل الإعلام أن تأتي إليك، كعلومة نكتب عنك، مثلاً المرشح الموجود في أمريكا اتصلت به. والإعلام لا يتابع المرشح، كل مرشح له حملته الانتخابية ولديه برنامج إعلامي يخاطب فيه قسم الإعلان لوضع هذا البرنامج قيد التنفيذ، باعتباره برنامجاً مدفوعاً كاملاً، ولا يستطيع أي مرشح أن يدعي أن هناك تجاهلاً له طالما أنه لا يملك برنامجاً إعلامياً وإعلانياً. والخلل لدى المرشح وليس لدى وسائل الإعلام، وأغلب المرشحين مستقلون وليسوا تابعين لأحزاب يمكن أن تؤثر في الساحة الفلسطينية، وتجلب اهتمام الناس، وبالتالي ما يخبر عنه هو خبر معلوماتي صحافي ليس إلا، وهذا ما تقوم به الصحافة.

ويوضح الشيخ: من الصعب أن يكون هناك عدالة، «أبو مازن» موجود في الأخبار بسبب موقعه، وتغطيته تختلف عن تغطية المرشحين الآخرين لعدم وجود سبب عند الجريدة لتغطية أخبارهم، ويضيف إنه بحكم كونه مديراً للتحرير يتدخل في كل خير، وطبعاً يراقب الأخبار المتعلقة بالمرشحين لزواوية منع الجانب الدعائي فيها وقصره على الجانب الخبري.

بينما يقول النجار: لا أستطيع أن أحد من نشاط سياسي بارز، ولا يمكن أن أدفع مرشحاً مغموراً ليصنع حدثاً. ولكن إذا صنع هذا المرشح حدثاً فأننا مضطر لتغطيته، وكل المؤتمرات الصحافية للمرشحين تم تغطيتها بحجم مناسب في الصحيفة، بغض النظر عن الأسماء والمكان، مثال المرشح الذي يعيش تحت الإقامة الجبرية في أمريكا، الذي نشرنا صورة توضح انه لا يستطيع مغادرة المكان الذي يعيش فيه، إضافة إلى معلومات عنه.

من حق المرشح أن يدعو الصحيفة إلى مقابلة خاصة ولا يعتبر البرغوثي نفسه ملزماً بإجراء حديث صحافي مع كل المرشحين إذا ما نشر مقابلة صحفية مع مرشح، لأن الصحيفة ليست مشاعاً لكل ما هب ودب، أينما توجد معلومة وخبر تكون الجريدة موجودة.

ويوضح الشيخ هذه القضية، وإنه إذا ما نشر مقابلة مع أحد المرشحين، فسيعمل على إجراء مثلها مع باقي المرشحين، لكن هناك مشكلة أحياناً تعطي لهذه المقابلة ثلاثة أعمدة، وتكتشف أنها لا تستحق أكثر من عمود، فيفض المرشحين غير جدي على الإطلاق وأخبارهم قليلة.

ويقول النجار: ليس بالضرورة إذا كانت هناك مقابلة مع مرشح ما أن تكون مع مرشحين آخرين بنفس الحجم وبنفس المكان، ولكن من حق المرشح أن يدعو الصحيفة إلى مقابلة خاصة اعتماداً على ما سبق نشره من مقابلات لمرشحين آخرين، حاولنا تمرير هذه الفكرة في المرحلة الأولى من إعلان الترشح، ولكن بشكل غير رسمي كانت هناك مقابلات أجرتها «الأيام» مع معظم من أعلنوا نيّتهم للترشح للرئاسة، وطرحوا برامجهم بشكل أو بآخر، وتم